مـجلـــة بـدايـــات
Email :bidayat@lagh-univ.dz Revue :Bidayat ISSN: 2676-198X
المجلد السادس (06) / العدد الأول (01) / جانفي 2024 / ص ص: 112-127

المصطلح اللساني الوظيفي

Functionallinguisticterm

إبراهيم ميهوبي

Mihoubi Brahim

جامعة عمار تليجي – الأغواط

البريد الإلكتروني:br.mihoubi@lagh-univ.dz

تاريخ الإرسال: 2024/01/01	تاريخ القبول:2024/01/13	تاريخ النشر: 2024/01/22

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة فاعلية المصطلح اللساني ومناقشة المعايير التي وضعها العلماء لهذا الغرض وبيان بعض الثغرات التي تسلل منها تعدد المصطلح إلى منظومتنا المصطلحية العربية، من خلال استعراض نماذج مختارة من مجالات مختلفة، واستخلاص بعض النتائج.

الكلمات المفتاحية :المصطلح . معايير. وظيفية، تعدد. لساني

Abstract:

This research aims to study the effectiveness of the linguistic term, discuss the criteria proposed by the researchers for this purpose, and point out some of the gaps from which the multiplicity of the term has crept into our Arabic terminological system, by reviewing selected models from different fields, and drawing some conclusions

Kays words: term.norms.functionality.multiplicity.linguistic

المصطلح اللساني الوظيفي

ابراهيم ميهوبي – جامعة الأغواط

مقدمة :

تعددت اتجاهات البحث اللساني الحديث واختلفت منابعه ومشاربه فكان منها البنيوي وكان منها الوظيفي وكان منها التداولي وكان منها مناهج أخرى . ولكل منها شبكته المصطلحية الخاصة به التي عرف بها وقامت منظومته على دعائمها. وانعكس ذلك إيجابا أو سلبا على البحث اللساني العربي الذي ما فتئ يمتح من النظريات اللسانية الغربية يأخذها أحيانا كما هي بغثها وسمينها. ويستلهم منها أحيانا أخرى ما يساهم في ترقية الدرس اللغوي العربي. وقد يدفع بعض الدارسين إلى البحث عن المقابل في الدرس القديم، وفي هذا الخضم يتولد المصطلح في الدرس اللساني العربي من خلال التعريب أو الترجمة أو إيجاد المقابل الملائم في التراث العربي فنجم عن ذلك إشكالية تعدد المقابلات المصطلحية للمفهوم الواحد.

وما يهمنا في هذا البحث هو تناول المصطلح من وجهة نظر وظيفية، وهي وجهة تقابل بين شكل الشيء والوظيفة التي يؤديها. باعتبار الوظيفية مذهبا أو عقيدة فكرية [1] تشمل مجالات مختلفة من الحياة : البناء والتعمير، الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، يربط بين الشكل والوظيفة أو المكونات والوظيفة أو السلوك والوظيفة ...الخ . أما في الدراسات اللغوية فهي تتعلق بتيارات نظرية مختلفة انتهجت هذا النهج وترى أن العناصر اللغوية تعرف من خلال وظيفتها في النظام (اللغة)، هذا النظام الذي لا يوجد بهذه الصفة إلا من خلال وظيفته التواصلية.[2]

وقد كان لقضايا التواصل أثر على المشتغلين باستعمال اللغة دفعهم إلى وضع قواعد لنجاح الفعل الكلامي، كان منهم سيرل الذي يؤكد على مجموعة من القضايا ، منها وجود القصد التواصلي ، وقواعد المواضعة تتعلق بتحديد الوسائل اللغوية التي يمتلكها المتكلم للتعبير عن مقاصده، ومنها تحديد المحتوى القضوي[3]. ونفهم منها عندما يتعلق الأمر بالمصطلح أن لا يغفل واضع المصطلح عن الغاية الأولى المرومة من المصطلح تلك المتمثلة في إمكانية التواصل به وجعله فاعلا. وقد جاء بعد سيرل بول غرايس الذي وضع مبدأ التعاون الذي يفترض أن يكون بين المتخاطبين والذي يفرض عليهم مجموعة من الالتزامات الضرورية لنجاح الفعل التواصلي ، بعضها يتعلق بالكم وبعضها يتعلق بالكيف وبعضها يتعلق بالتزام موضوع التخاطب ، وبعضها يؤكد على الابتعاد عن الغموض واللبس[4]

أولا : علاقة المصطلح بالوظيفية

إذا كان أمر الوظيفية في النحو يتعلق بارتباط الشكل بالوظيفة بحيث يرتبط شكل التركيب بالغرض التواصلي فيختار لذلك الأسلوب، والترتيب، والحذف أو الزيادة الخ ... فكيف يكون المصطلح وظيفيا أو بتعبير ما علاقة المصطلح بالوظيفة؟

يمكن القول إن الأمر لا يختلف من حيث الأساس ، المتمثل في الشكل وتبعيته للغرض التواصلي[5] وإنما يكمن الاختلاف في كون المصطلح كلمة أو مركبا لا جملة.

1– التواصل هو الغاية في النظريات الوظيفية :

يتمثل التواصل ، في مفهومه الشائع، في تبليغ أو تبادل المعلومات [6]، وهو في الوظيفية الوظيفة الأساسية الجامعة لكل وظائف اللغة الأخرى . وإذا كان الغرض من العناصر اللغوية، مهما كان نوعها (ألفاظا عادية أو مصطلحات)، هو التواصل فلا مناص من توفير الوسائل الكفيلة بهذه العملية. وهنا يمكن أن نتساءل عن الفرق بينها إذا كان القصد التواصلي يجمعها في صعيد واحد.

2– المصطلح بين التواصل وتنظيم المعارف

اختلفت تعاريف الباحثين للمصطلح حيث يعرفه بعضهم بقوله: "أما المصطلح فهو وحدة دالة مكونة من كلمة أو أكثر تدل على مفهوم ما بشكل لا لبس فيه ولا غموض، في مجال ما .[7] حيث يشير هذا التعريف إلى الشكل ولكنه لا يغفل عن وظيفته المتمثلة في الدلالة على المفهوم ثم الإشارة إلى ما يميزه عن الكلمة وهو دفع اللبس والغموض. وفي قاموس علوم اللغة : المصطلحات : وحدات معجمية (كلمات أو مركبات) تنتمي إلى مجال معرفي خاص يتم التواضع عليها في مجموعة تقنية أو علمية محددة .[8] أما هذا التعريف فركز على خصوصية المجال الذي ينتمي إليه المصطلح ، وعلى قضية التواضع الذي ينبغي أن يتم على المصطلح من خلال مجموعة تنتمي إلى تخصص ما .

وهذه التحديدات تبعد عن المصطلح مظاهر العفوية التي تصاحب في الغالب وضع الكلمة. كما تساهم في تقليص المعاني المتعددة التي تتميز بها الكلمة، إن لم نقل حصرها في عين المفهوم المصطلح عليه. (وذلك حسب الإطار الذي تضعه نظريات المصطلح. إذ فيهم المضيق وفيهم الموسع) خاصة وأن المصطلح يشار به، في كثير من الأحيان، إلى وظيفة معينة. ثم إن المصطلحات مجموعات ديناميكية ليست معزولة، بل مرتبطة بكلمات الخطاب ولها وظيفة تؤديها وذلك يتجاوز قضية تنظيم المعارف التي يحصر فيها بعضهم وظيفة المصطلح [9].

بيد أن هذه التحديدات لا تكفي ما دامت الاتجاهات التي يرتبط بها علم المصطلح مختلفة وموزعة بين الاتجاه الموضوعي ، والاتجاه الفلسفي ، والاتجاه اللساني. حيث يتفق الاتجاهان الأول والثاني في التركيز على المفهوم ، من حيث طبيعة المفاهيم ، وخصائصها، وتكوينها، وتعريفاتها ، والعلاقة القائمة بينها وبين الأشياء ، والمطابقة بين المفهوم والمصطلح وهو أمر له نصيب في وظيفية المصطلح ، بينما يرى اللغويون أن دراسة المصطلح تتطلب وسائل لسانية كالوسائل الصرفية، واللفظية، والمعجمية . وبجنوح كل طرف إلى خلفياته ومبادئه ، يقع الاختلاف في المعايير التي يستند بعضها إلى المفهومية (علم المفهوم) conceptologie للوصول إلى معاني الألفاظ وتعاريفها، في حين يستخدم الآخرون الدلالية (علم الدلالة) sémantique . وبذلك يتم تقرير معنى

المصطلح من خلال السياق عند هؤلاء ، ويحدد من خلال خصائص المفهوم والعلاقات القائمة بينه وبين المفاهيم الأخرى المنتمية إلى نفس المنظومة المفهومية للحقل العلمي، عند أولئك.[10]

هذا وقد حاول الباحثون في المصطلح تحديد مجموعة من السمات المرتبطة بفاعلية المصطلح ، اخترنا منها ما يلي:

– المصطلح ينبغي أن يكون كالعلم على ما يشير إليه بحيث يشير إلى معنى واحد، وأن يعرف بدقة وأن يكون من سماته الثبات. وفي اختيارهم لهذه الشروط هم يهدفون إلى توحيد المصطلح، وجعله عالميا، مستقلا عن السياق التواصلي والاجتماعي.

ومن ذلك يظهر تميز المصطلح عن الكلمة التي يسمح فيها بتعدد المعنى مما يقتضي اللجوء إلى السياق في كثير من الأحيان لمعرفة المعنى المقصود. هذا فضلا عن مرونة الكلمة وقابليتها لتوسيع معناها .[11] وهذا يعني ما يلي:

– أن يتوفر المصطلح على الدقة والخصوصية العلميتين وذلك بتجنب المصطلحات المبتذلة التي يفقدها الشيوع دقتها العلمية.[12].

– أن يهدف المصطلح إلى جمع أكبر قدر ممكن من الشفافية في الدلالة على المقصود، وإيجاد علاقة مرجعية مباشرة دون لبس مع مجاله. [13]

– أن يكون بوحدة معرفية ذات محتوى ثابت أي أن تكون أكثر استقلالا عن السياق من الوحدات العادية [14]

– أن لا يوضع المصطلح ارتجالا.

– لا بد ، في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة ، كبيرة كانت أو صغيرة، بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.

– لا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية .

– اتفاق العلماء على المصطلح العلمي شرط لا غنى عنه.[15]

لم يكتف مجمع اللغة العربية بما سبق سمات ينبغي أن يتسم المصطلح، فأضاف إليها مجموعة من المعايير ينبغي اعتبارها في وضع المصطلح نذكر منها ما يلي :

- تفضيل المصطلحات العربية القديمة على الجديدة إلا إذا شاعت.
- يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم.
- المصطلحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم خاص لكل معنى
- ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب
- تفضل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع مصطلح جديد إذا أمكن ذلك وإذا لك يمكن تفضل الترجمة الحرفية.[16]

وإذا كان لنا أن نعلق على ما سبق من شروط ، قلنا إنها تدعو ، في مجملها ، إلى توحيد المصطلح برفض التعدد ، والاتفاق عليه ، وعدم الارتجال في وضعه ، وتوفير الدقة والشفافية في الدلالة على المقصود حتى يعني عين المفهوم. ونريد فيما يلي أن نقف عند هذه المعايير اللازمة لكل مصطلح ومدى توفرها في المصطلح اللساني العربي من خلال بعض النماذج المختارة فيما يلي من مباحث.

ثانيا : محاذير في استعمال المعايير

رأينا في ما سبق ان اختلاف الاتجاهات ينجم عنه اختلاف المعايير الضابطة للمصطلحات، وإذا كان ذلك كذلك، فإن المعايير في حد ذاتها تحتاج إلى معايير ، وسوف نوضح ذلك من خلال تناول بعض المصطلحات ثم نعلق عليها ونبرز مفاصل الاختلاف ، لنفرغ بعد ذلك إلى مجموعة من الاستخلاصات.

1– نموذج من الدرس الصوتي:

1.1– مصطلح "فونولجي": phonologie

قد يلتمس الباحث عذرا لتعدد المصطلح عندما يتعلق الأمر بإحدى الجزئيات، وإن كان ذلك لا يستساغ، ولكن أن يختلف الباحثون في وضع مقابل لعلم شائع معروف كما هو الشأن في " الفونولوجيا " الذي نجد له أكثر من مقابل في المنظومة المصطلحية العربية، فهو أمر يصعب إيجاد العذر له. فهذا عبد الصبور شاهين قد اختار له "علم الأصوات التشكيلي" مقابلا [17]. ويلتقي معه في ذلك، أحمد محمد قدور الذي يضيف اسما أخر هو الصوتيات التشكيلية[18]. واختار كمال بشر علم وظائف الأصوات. وفضل محمود السعران الفونولوجيا[19] في حين حافظ أحمد مختار عمر على المصطلح الغربي واستعمله كما هو . وهو في ذلك يقول : " أما الآن فمعظم اللغويين ، ونحن معهم يخصصون المصطلح " فونولوجي" للدراسة التي تصف وتصنف النظام الصوتي للغة معينة" . [20] كما يسمى علم الصوتيات، عند تمام حسان[21] ،والفونولوجيا الكلاسيكية[22] عند آخرين. ويسميه بعضهم علم الصوتمة، وعلم الأصوات النظمي[23] وعلم الأصوات الوظيفي ، وغيرها...

إن النظر في هذه المقابلات يفضي بنا، بلا شك، إلى الاعتراف باختلاف المنظور الذي اتجه إليه كل واضع لمصطلح "فونولوجي " فمن اتخذ التعريب طريقا إلى المصطلح سماه فونولوجيا، ومن نظر إلى موضوعه الذي هو الأصوات من حيث وظيفتها التمييزية في النظام اللغوي. سماه "علم وظائف الأصوات أو علم الأصوات الوظيفي" ومن نظر إلى الإجراء المعتمد في تناول الأصوات سماه " علم الأصوات التشكيلي أو الصوتيات التشكيلية. وهكذا ... فلم تكف إذن كل تلك السمات والتوصيات التي ذكرها علماء المصطلح.

ويبدو لي أن هاجس التوحيد ليس في حسبان المترجمين، ولو أنه كان حاضرا لكفتهم شهادة أحمد مختار عمر، بأن معظم الباحثين وهو من بينهم تستعمل مصطلح ، فونولوجيا. ونحن عندما نذكر هذا، نهدف إلى ترجيح كفة الشائع باعتبار الشيوع مرجحا من مرجحات اعتماد المصطلح كما هو وارد في توصيات مجمع اللغة العربية وغيره.

2- نماذج من النحو الوظيفي:

1.2- استعمال مصطلح قديم بمفهوم جديد

1.1.2- مصطلح "المبتدأ"بين النحو العربي والنحو الوظيفي

في هذه المرة نحن نتعامل مع نوع آخر من أنواع التعدد الذي يتعلق باستعمال مصطلح قديم بمفهوم جديد. وقد اخترنا واحدا من مصطلحات النحو الوظيفي تتجسد فيه هذه الظاهرة، هو مصطلح المبتدأ، عند أحمد المتوكل.

المبتدأ، في النحو العربي ، هو المسند إليه الذي لم يسبقه عامل[24]. أما في النحو الوظيفي فيعرف المبتدأ بأنه ما يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا[25]. وهو يختلف، عن المبتدأ المعروف في النحو القديم، بمجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي[26]:

- يقوم المبتدأ بدور تحديد مجال الخطاب في حين تكون الجملة أو النص الذي يليه الخطاب ذاته.
- يفلت المبتدأ بحكم خارجيته من حيز القوة الإنجازية للجملة التي تليه.
- وقد ينفرد بقوة إنجازية خاصة به كما في قولهم: أخي؟ لا لم أره.
- بنيويا يمكن أن يفصل بين المبتدأ والجملة بإحدى الأدوات الصدور (كأدوات الشرط والاستفهام وغيرها...) مما لا يسوغ حين يتعلق الأمر بمكون داخلي، موضوع أو لاحق.

مما سبق يتبين أن أحمد المتوكل يستعمل مصطلح "المبتدأ" بمفهوم يختلف عن مفهوم المصطلح الشائع لدى الباحثين ولدى الناشئة، وذلك يشغب على المصطلحين معا، لقد كان في وسع المتوكل استعمال مصطلح آخر يعبر عن الشروط التي أوردها ولكنه لم يفعل. وهذا النوع من التعدد يشوش بلا شك على الطالب الذي تعود على تعريف معين لهذا المصطلح الذي درج على استعماله سنين عددا.

2.2- التعدد بسبب عدم الاستقرار

1.2.2- مصطلح الوظائف الوجهية أو التوجيهية":

في هذا المبحث نتناول ظاهرة أخرى من ظواهر التعدد تتعلق بعدم استقرار المصطلح نمثل لها بمصطلح " الوظائف الوجهية أو التوجيهية " في النحو الوظيفي.

كان يحال على الوظائف التي نحن بصدد تناولها، في أدبيات النحو الوظيفي الأولى بمصطلح "**الوظائف التركيبية**". وهي تعني أساسا وظيفتي الفاعل والمفعول. إلا أنه تم تعويض هذا المصطلح في كتابات لاحقة بمصطلح "**الوظائف الوِجهية أو التوجيهية**" الذي يرى أحمد المتوكل أنه أنسب باعتباره يعكس مفهوم هذه الوظائف، إذ

تسند إلى الحدود بالنظر إلى الِوجهة التي ينطلق منها المتكلم لتقديم فحوى خطابه للواقعة التي يتضمنها الخطاب على الخصوص. والِوجهة المنطلق منها منظوران اثنان: منظور رئيسي ومنظور ثانوي على أساس هذا التمييز.[27] جاء هذا الكلام في كتاب " قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية الذي صدر سنة 2001. وهو يكفي لإثبات هذه الظاهرة التي تغير فيها المصطلح ثلاث مرات ، ولكننا نجد المتوكل يعود إلى استعمال المصطلح الأول " الوظائف التركيبية" في كتابه " المنحى الوظيفي " الذي صدر بعد الكتاب المذكور سنة 2006. فأي المصطلحات سيستعمل الباحث؟[28]

3- نماذج من المجال التداولي:

1.3- التعدد بسبب اختلاف المرجع المترجم

1.1.3- مصطلح "الفعل الكلامي :speech act

يطلق هذاالمصطلح على الملفوظ الذي ينجزه متكلم معين في موقف معين. كما يطلق على استعمال اللغة باعتبارها فعلا وليس مجرد رسالة . وهو مصطلح مترجم عن الانجليزية speech act، اختلف في إسناده إلى اللغة أو إلى الكلام، أو إلى الخطاب إذ لم تكن الانطلاقة عند المؤسسين[29] وبخاصة أوستين، لغوية بحتة، إذ انطلق من ملاحظة الأفعال الإنشائية (الوعد، التعميد أو التسمية وغيرها...)، التي إذا استعملت مع الشخص المناسب في موقف اجتماعي معين يتم بها انجاز أفعال، فإذا قال الأب، مثلا، عن مولوده الجديد:" سميته مصطفى" فإنه يكون بهذا الملفوظ قد أنجز فعلا "إسناد الاسم إلى الولد" وسيحمل هذا المولود آثاره مدى الحياة، ثم تم تعميم المسألة على كل فعل لغوي.[30]

هذا و المعروف أن بداية الكلام عن الأفعال الكلامية كانت مع أوستين الذي استعمل مصطلح speech act . واستعمله من بعده سيرل بل خصص له كتابا [31] ولكن هذا الكتاب ترجم إلى الفرنسية بـ " les actes de langage الذي ترجم إلى العربية بـ " الأعمال اللغوية" [32] واستعمله خالد ميلاد في كتابه الإنشاء في العربية، وشكري المبخوت في كتابه دائرة الأعمال اللغوية . أما أحمد المتوكل فاستعمل مصطلح "الفعل الخطابي"[33] .يضاف إلى ذلك مصطلح الفعل الكلامي الذي هو ترجمة لـ facte de paroleأوspeechact الذي استعمله الطبطبائي ومسعود صحراوي وغيرهما. ليجد الطالب نفسه أمام ثلاثة مصطلحات (فعل كلامي، فعل خطابي، عمل لغوي). فأيها سيستعمل في أبحاثه لاسيما وأنه سيحتاج إلى هذه المراجع جميعا في بحثه باعتبارها كتبا جد مفيدة.

وإذا أردنا أن نختار فإلى أي المعايير نحتكم؟ إذا جئنا إلى معيار المصطلح الأصلي ««speech act اخترنا''الفعل الخطابي أو الفعل الكلامي. وإذا جئنا إلى معيار العمل الجماعي واعتبار أفضليته على العمل الفردي ، رجحنا مصطلح " الأعمال اللغوية المأخوذ من الفرنسية les actes de langage لكن هناك من يعترض

على نسبة العمل إلى اللغة ويرجح نسبة الفعل إلى الكلام . ثم إننا نجد أنفسنا أمام محذور آخر هو ترجمة الترجمة. أليست " الأعمال اللغوية" ترجمة لمصطلح" les actes de langage " ؟

2.3- التعدد بسبب الاختلاف في المنظور

1.2.3- تقسيم الأفعال الكلامية :

في هذا المبحث، اخترنا تقسيم سيرل للأفعال الكلامية ، وكيف تمت ترجمتها إلى العربية ، وسنقتصر على ثلاثة من الباحثين الذين ساهموا في ترجمة القاموس الموسوعي للتداولية.

1.2.3- **ترجمة خالد ميلاد**[34] .

- التقريرات
- الطلبيات
- الوعديات
- الإفصاحات
- التصريحات

2.2.3- ترجمة شكري المبخوت[35]

- الخبريات
- التوجيهات
- الوعديات
- الإفصاحيات
- الإيقاعيات

3.2.3- ترجمة القاموس الموسوعي للتداولية[36] :

- التمثيليات
- التوجيهيات
- الوعديات
- التعبيريات
- الإيقاعيات

لماذا اخترت ترجمة هؤلاء المؤلفين الثلاثة ؟

وقع اختياري عليهم نظرا لشهرتهم وأهمية مؤلفاتهم ، ثم لأنهم جميعا ينتمون إلى المجموعة التي ترجمت القاموس الموسوعي للتداولية. وذلك نستشف منه مدى القرب الذي يمكن أن يكون بينهم. ولكنهم مع ذلك لم يتفقوا في

ترجمتهم إلا على مصطلح واحد هو " الوعديات" واختلفوا اختلافا بينا في المصطلح المتعلق بالإخبار . فجعله خالد ميلاد من "التقريرات" ، وجعله شكري المبخوت من "الخبريات"، وهو في القاموس الموسوعي من "التمثيليات". أما في باقي المصطلحات فإن الاتفاق يقع بين اثنين ويتخلف الثالث.

مناقشة بعض هذه الاختلافات :

مصطلح :directives

ذهب شكري المبخوت إلى ظاهر اللفظ فترجمه بـ " التوجيهيات" وجاء في القاموس الموسوعي بهذا اللفظ، في حين اتجه خالد ميلاد ، فيما يبدو إلى وظيفة هذه الأفعال، فاختار مصطلح " الطلبيات" الذي يعلق عليه بقوله : والغرض منها حمل المخاطب ، بدرجات مختلفة على أداء عمل معين" [37] ويمكن أن يكون قد اختاره لأنه أقرب إلى مصطلحات التراث في القسمة المعروفة : الخبر والطلب.

مصطلح : représentatifs , assertives

أشرنا إلى الاختلاف البين الذي ظهر في المصطلح المتعلق بالإخبار حيث استعمل خالد ميلاد مصطلح " التقريرات" واستعمل المبخوت مصطلح "الخبريات" في حين استعمل القاموس الموسوعي مصطلح " التمثيليات" وهو مصطلح غريب إذا ما قورن بالمصطلحين السابقين. ولكنه إذا عرف السبب بطل العجب. ذلك أن المترجم هنا التزم بالترجمة الحرفية لـ " représentatifs " وبالنص المعرف لها كما ورد . بينما اتجه خالد ميلاد إلى الوظيفة أو الغرض وهو يذكر ذلك في الهامش ، فيقول على أنه " (في سيرلوفندرفاكن ، 1985، ص 54) يذكر أن الغرض من التقريرات هو الغرض الإثباتي التقريري"[38]

مما سبق يتبين أن اختلاف المصطلحات يعود إلى ما يلي :

- اختلاف المرجع
- ترجمة المصطلح الأصلي أو المترجم
- الاختلاف في المنظور المعتمد في الترجمة : ظاهر اللفظ، أو الوظيفة، أو الإجراء المستعمل في التناول.
- الاستئناس بالمصطلحات المستعملة في التراث.

لا شك أن أصحاب هذه النماذج التي وقع اختيارنا عليها لم يكن ينقصهم الحرص على مصطلح يفضي إلى الغاية المرومة من المصطلح. فكل منهم اجتهد والمجتهد مشكور في كل الأحوال. ولكن الإشكال يكمن في توحيد المعيار الذي يتم من خلاله اختيار هذا المصطلح أو ذاك.

ثالثا: هل يمكن للمعاجم أن تحل مشكل التعدد؟

1– المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات أنموذجا

قبل الخوض في الكلام عن المعجم الموحد، أود التنويه بما جاء من قرارات تدعو إلى تضافر الجهود لتوحيد المصطلح العربي، في ندوات عربية شتى ، أذكر منها بعض ما جاء في ندوة عمان 1993 التي تدعو إلى[39] :

- تجميع المصطلحات من مظانها
- تنسيق هذه المصطلحات وتصنيفها وتخزينها في الحاسوب
- يعهد بها إلى لجان متخصصة لمراجعتها وتعديلها وتوحيدها
- اقتراح منهجية لتحديد المصطلح ترتكز على أربعة عناصر هي : الاطراد والشيوع، يسر التداول ، الملاءمة ، التوليد
- سد الحاجات العاجلة بوضع مخطط مصطلحي مقيد زمانا واختصاصا
- إعداد معجم جامع

سرني ما قرأته وأعجبني، بقدر ما أسفتلذهاب جهود الباحثين في المؤتمرات المختلفة سدى وبقائها حبرا على ورق، عند ما نظرت إلى واقع منظومتنا المصطلحية ، بعد ثلاثين سنة من هذه القرارات وغيرها، مما تضمنته توصيات مؤتمرات أخرى . وهو أسف يكفي في تبريره إلقاء نظرة على المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. من خلال تناول بعض النماذج فيما يلي:

- آثرت أن أبدأ بالمصطلح الذي لفت انتباهي في بداية البحث " phonologie " فوجدت هذا المعجم قد أضاف مصطلح " الصواتة" للمقابلات التي ذكرتها: "علم وظائف الأصوات"، "علم الأصوات الوظيفي"، "علم الأصوات التشكيلي"، "الصوتمة"، "علم الصوتيات""الفونولوجيا"، "الفونولوجي".

وبهذا يكون قد وسع دائرة التعدد ،مخترقا بذلك الكثير من التوصيات التي تدعو إلى التوحيد

- لم أجد لمصطلح "speech act " ذكرا فلم يحل مشكل التعدد فيه.

بحثت، في هذا المعجم عن مقابلل " pertinence " الذي وضع له بعضهم مصطلح " المناسبة في "القاموس الموسوعي للتداولية"[40] وكذلك الشأن في كتاب التداولية اليوم " [41]ويقابله مصطلح " الملاءمة " عند مسعود صحراوي[42]. ولكنني لم أجد له ذكرا بهذا المعنى، إذ اقتصر هذا المعجم على مفهومه في

الدرس الصوتي، فوضع له مصطلح ''التمايز" كمقابل [43]وقد عرف بأنه: "مفهوم يقوم على الوظيفة التمييزية في لغة معينة، مثال: خاصية التمايز تسمح للسمة الصواتية في وحدة ما بمخالفتها للوحدات الأخرى في سياق ما".

- أخيرا،عرجت على مصطلح ''phonème " المشهور ومقابله "صوتية " في هذا المعجم، ومصطلح " monème" الذي اختير له " المونيم" كمقابل.

من خلال هذه النماذج المشهورة يحق لنا أن نتساءل إذا كان بإمكان هذه الجهود، على الرغم من ضخامتها وقيمتها، أن تحل مشكلة التعدد. نطرح هذا السؤال عندما نجد معجما يحمل عنوان " المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" يختار مصطلحات غير مشهورة ولا شائعة، ويترك الشائعة كما هو الشأن في مصطلح " صوتية" المقابل للفونيم. " و "صواتة" المقابل لفونولوجيا. في حين يفضل التعريب في التعامل مع مصطلح "المونيم". فعلى أي أساس كان هذا الاختيار أو ذاك؟كما أننا نجده يغفل بعض المفاهيم المرتبطة بالمصطلحات التي تنتمي إلى المشترك اللفظي كما هو الشأن في مصطلح " pertinence" .

وإذا كان هذا شأن معجم يحمل شعار توحيد المصطلح فإنه لا يمكن للقواميس التي تعنى بترجمة الترجمة، في نظرنا، حمل هذا العبء ، مع احترامنا وتقديرنا لأعلامها وجهودهم المعتبرة، لأن الغاية المرومة فيها هي إتقان ترجمة المدونة المختارة التي تحمل في طياتها اختيارات سابقة، تختلف في قربها أو بعدها من النص الأصلي. مما يجعلها اختيارا على اختيار يضيف إلى المنظومة المصطلحية العربية عبئا ولا يقدم لها حلولا في نظرنا.

هذه الثغرات التي تم بيانها تصرف المصطلح عن وظيفته. وتجعل منه مصطلحا لا يتصف بالوظيفية. وذلك للصلة الوثيقة بين الوظيفية والتواصل الذي يشترط تبعية الخصائص التركيبية للأغراض التواصلية عامة وذلك أمر يشترط في المصطلح خاصة نظرا لما يكتسيه منأهمية في ربط وشائج التواصل عموما وفي مجالات العلوم المختلفة بصفة خاصة.

خاتمة :

لم يكن قصدنا من هذا البحث تناول مصطلحات المجال الوظيفي، كما قد يتبادر إلى الأذهان، ولكن قصدنا يتجه إلى البحث عن السمات التي تجعل المصطلح وظيفيا. انطلاقا من الأساس الذي بني عليه المنهج الوظيفي المتمثل في ارتباط شكل الشيء بوظيفته، وفي المجال اللغوي تبعية الخصائص التركيبية للأغراض التواصلية. وقد بدا لنا أن المصطلح على الرغم من خصوصيته لا يخرج عن هذا الإطار، باعتباره وسيلة من أنجع وسائل التواصل التي تساهم في نجاح الفعل الكلامي إذا ما أحسن وضعه.

وقد وضع علماء المصطلح مجموعة من الشروط أو المعايير التي تساهم في تحقيق هذه الغاية وأسهبوا في ذلك، ولكنها مع ذلك كان بعضها عاما أحيانا، وهلاميا أحيانا أخرى. مما يجعل هذه المعايير تحتاج إلى معايير أخرى تضبطها تختلف من مجال إلى مجال ومن سياق إلى سياق.

وقد حاولنا من خلال دراسة مجموعة من النماذج بيان بعض الثغرات التي تتعلق بترجمة المصطلح خاصة، أدت إلى تعدد مقابلات المصطلح الواحد. وبينا أن بعض أسباب التعدد تعود في نظرنا إلى ما يلي:

- اختلاف المدونات المترجمة
- ترجمة الترجمة
- الاختلاف في المنظور المعتمد في الترجمة : ظاهر اللفظ، أو الوظيفة، أو الإجراء المستعمل في التناول.
- الاستئناس بالمصطلحات المستعملة في التراث.
- عدم اعتماد المشهور والشائع

وذلك يدعو إلى الاتفاق على معايير محددة وأكثر دقة لترجمة المصطلح، ويحتاج فيه إلى جهة تلزم واضعي المصطلح باتباع هذه المعايير ونبذ ما خالفها دفعا لضرر التعدد، وقبل ذلك كله يحتاج فيه إلى إرادة صادقة لتوحيد المصطلح.

الهوامش:

[1] يقول عنها صاحب " النظريات اللسانية الكبرى " طريقة في التفكير" ص 110

[2] ينظر www.larousse.fr/dictionnaire/français/fonctionnalisme

[3] Voir Martine Bracops, introduction à la pragmatique,De Boeck, Bruxelle, 1ère édition, 2006, p 50-52

[4] Voir H.Paul Grice, logique et conversation, ln Communication,1979,v30, p 61,62

[5] في مدرسة براغ المصطلح له دور في اللغة المهنية، وخاصة في الوضعيات المتعددة الألسن التي تحتاج إلى التوحيد المصطلحي وتقييسه قصد التواصل بين الأكاديميات العلمية التشيكية والسلافية وحرصا على الاستمرار بينها وتطويرها (المصطلح اللساني وتحديد المفهوم) ص 46/45

[6] Voir Julien longhi et Georges Sarfati, Dictionnaire de pragmatique, Armand Colin, Paris, 2011.p 31

[7] Jean Dubois et autres, dictionnaire de la linguistique, Larousse, Paris, 1999, p 480

[8] Frank Neveu, dictionnaire des sciences du langage, Armand Colin, Paris 2011, p 345

[9] ينظر هنري بيجوان وفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ت: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009، ص 79/78

[10] ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 2019ص 362-363

[11] ينظر هنري بيجوان وفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ت: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009، ص 83

[12] إدريس بن الحسن العلمي، في الاصطلاح ، ص 19

[13] Frank Neveu, dictionnaire des sciences du langage, p 346

[14] ibid, p 345

[15] مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1955، ص 4.

[16] إدريس بن الحسن العلمي، في الاصطلاح، مطبعة دار النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ط 1، 2002، ص 16-17

[17] علم اللغة العام، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1993، ص 5 وكتاب المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، ص 24

[18] مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، 2008، طبعة مزيدة، ص 139

[19] علم اللغة، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دس، ص 16.

[20] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 68

[21] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994، ص 66

[22] هاري فان درهالست و نورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ت: مبارك حنون وأحمد العلوي، منشورات دراسات سال، ط1، 1992، ص 5.

[23] سمير شريف استيتية ، اللسانيات، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2008، ط 2، ص 61

[24] مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 2003، ص 348

[25]أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء ، ط1، ص 85، ص 115.

[26] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 95 وما بعدها. وأحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 122- 125.

[27]ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001، ص 107.

[28] ينظر أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص 92

[29]ولد هذا المصطلح (الفعل الكلامي) في أحضان الفلسفة التحليلية بيد أنه تم تبنيه من قبل اللسانيين ليصبح الوحدة الأقرب لديهم، وهو يمثل الوحدة الصغرى لنحو المحادثة [29].

[30]Voir Jean Dubois et autres , dictionnaire de linguistique et de sciences du langage, Larousse, Paris, 1999, p 14 -15

[31]Voir Cathetine Kerbrat Orecchioni, les actes de langage, Armand Colin, 2008, Paris, p 16

[32]ينظر جون موشلر وآن روبول، القاموس الموسوعي للتداولية ، ت : مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، تونس ، 2010، ص 43.

[33] أحمد المتوكل ، الخطاب وخصائص اللغة ، دارالأمان ، الرباط، 2010، ص 25.

[34] خالد ميلاد ، الإنشاء في العربية، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001، ص 505-507

[35] شكري المبخوت، دائرة العمال اللغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010، ص 153

[36] القاموس الموسوعي للتداولية، مرجع سابق، ص 76

37 خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص 506

38 نفسه ، ص 505

39 ينظر علي القاسمي، علم المصطلح، ص 613-614.

40ينظر القاموس الموسوعي للتداولية ، ص 96

41 آن ربول وجاك مولر، التداولية اليوم، تـ : سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003، ص 81.

42مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2008، ص 49

43 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المعجم الموحد لمصطلح اللسانيات، النجاح، الدار البيضاء، 2002، ص 110.

المراجع :

1. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، 2008، طبعة مزيدة.
2. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب، القاهرة، 1997.
3. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء ، ط1
4. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001.
5. أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006.
6. أحمد المتوكل ، الخطاب وخصائص اللغة ، دارالأمان ، الرباط، 2010.
7. آن ربول وجاك مولر، التداولية اليوم، ت : سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003.
8. إدريس بن الحسن العلمي، في الاصطلاح، مطبعة دار النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ط 1، 2002.
9. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994.
10. جاك موشلر وآن روبول، القاموس الموسوعي للتداولية ، ت : مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، تونس ، 2010.
11. خالد ميلاد ، الإنشاء في العربية، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001.
12. عبد الصبور شاهين، علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1993.
13. عبد الصبور شاهين ،كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980.
14. علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 2019
15. سمير شريف استيتية ، اللسانيات، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2008، ط 2.
16. شكري المبخوت، دائرة العمال اللغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010.
17. محمود السعران علم اللغة، ، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دس.
18. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2008.
19. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المعجم الموحد لمصطلح اللسانيات، النجاح، الدار البيضاء، 2002.
20. مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1955.
21. مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 2003.
22. هنري بيجوان وفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ت: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009.

23.هاري فان درهالست و نورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ت: مبارك حنون وأحمد العلوي، منشورات دراسات سال، ط1، 1992،

المراجع الأجنبية

24. Cathetine Kerbrat Orecchioni, les actes de langage, Armand Colin, 2008, Paris
25. H.Paul Grice, logique et conversation, ln Communication,1979,v30.
26. Frank Neveu, dictionnaire des sciences du langage, Armand Colin, Paris 2011.
27. Julien longhi et Georges Sarfati, Dictionnaire de pragmatique, Armand Colin, Paris, 2011.
28. Jean Dubois et autres, dictionnaire de la linguistique, Larousse, Paris, 1999.
29. Jean Dubois et autres , dictionnaire de linguistique et de sciences du langage, Larousse, Paris, 1999.
30. Martine Bracops, introduction à la pragmatique, De Boeck, Bruxelle, 1ère édition, 2006.
32- www.larousse.fr/dictionnaire/français/fonctionnalisme